الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/48/SC.2/L.2
11 October 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

جنيف، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

إسهام الأونكتاد في الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة.

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٥٥ الذي يطلب جملة أمور من بينها شروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، داخل المجالات المشمولة بولايته، للإعداد لعملية استعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مع التركيز بوجه خاص على فرص الوصول إلى الأسواق، والتنويع والقدرة على الإمداد، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، مع التركيز بصورة خاصة على قضايا التجارة الأفريقية، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

وبعد الإحاطة علماً بتقرير أمانة الأونكتاد المعنون *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة*، والذي جاء فيه أن الفقر قد ازداد في القارة بصفة عامة وأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

تعـــادل نصف المتوسط السنوي لرقم النمو المستهدف وهو ٦ في المائة الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتقل الدخول الحقيقية للفرد اليوم بنسبة ١٠ في المائة عن المستويات التي تحققت في عام ١٩٨٠. ولا تزال معدلات الوفورات والاستثمار أقل بكثير من المستويات المطلوبة للنمو المستدام في المنطقة ولبلوغ هدف تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد انخفض نصيب أفريقيا من التجارة العالمية بصورة مثيرة في العقد الماضي، وكانت معدلات التبادل التجاري للقارة أقل بنسبة ٥٠ في المائة منها في عام ١٩٨٠، وهذا يرجع أساساً إلى الاعتماد على السلع الأساسية. ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً عند أقل من ١ في المائة من المجاميع العالمية وليس من المتوقع أن يسد ثغرة الموارد. وبرغم المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا تزال البلدان الأفريقية تعاني من ارتفاع الديون . وقد هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستويات منخفضة لأول مرة حيث أصبحت تمثل حوالي ثلث الأرقام المستهدفة التي وضعتها الأمم المتحدة.

ويعتمد مجلس التجارة والتنمية، عقب المناقشات التي جرت في لجنته الثانية للدورة، الاستنتاجات التالية:

١- لا تـــزال أفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وصحية خطيرة و لم يتمكن سوى قليل من البلدان الأفريقية من تحقيق الأرقام المستهدفة والغايات التي حددها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التســـعينات. وهناك أسباب كثيرة، داخلية وخارجية على السواء، لهذا الأداء المخيب للآمال. ويطالب مجلس الـــتجارة والتنمية المجتمع الدولي بدعم البلدان الأفريقية في جهودها المتجددة من أجل التصدي للمشاكل الكثيرة المتبقية.

٢- ولوضع أفريقيا على مسار النمو المستدام نحو تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً لتخفيض الفقر إلى النصـــف بحـــلول عـــام ٢٠١٥، يلزم قدر أكبر من التماسك فيما بين السياسات المتعلقة بالتنمية الأفريقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس التجارة والتنمية بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٣- ومن خلال المبادرة الأفريقية الجديدة، رسم الزعماء الأفريقيون خريطة طريق لعلاقة جديدة بين أفريقيا وشركائها في التنمية تستند إلى مبادئ توجيهية تشمل التركيز على الشعور الأفريقي بملكية غايات وأهداف وسياســـات التنمية؛ والمسؤولية المتبادلة للبلدان الأفريقية وشركائها في التنمية من أجل تحقيق الأهداف المتقاسمة؛ وتوفير دعم طويل الأجل من جانب المانحين، مع مراعاة التنوع القائم داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها؛ ووضع خطة جريئة وشاملة لخروج أفريقيا بلا رجعة من حالتها الهشة الراهنة. وتعد المبادرة الأفريقية الجديدة شاهداً على الجهـــود التصـــميمية من جانب الأفريقيين لتشكيل مصيرهم عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومبادئ الديمقراطية، والحكم السليم والتشاركي، والمعايير الواضحة للمساءلة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وكذلك القيام بإصلاحات تستند إلى إطار متماسك وتنسيق أفضل للسياسات.

٤- وهناك حاجة إلى التعبئة العاجلة للموارد المحلية والخارجية إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تعكس مـــد الفقر المتزايد. ويدعو مجلس التجارة والتنمية إلى أن تبذل البلدان المتقدمة جهوداً متجددة ومعززة لكي تبلغ بأسرع ما يمكن الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص ما بين ٠,١٥ و٠,٢٠ في المائة من إجمالي الناتج الوطني لأقل البلدان نمواً. وفي الأجل الأطول ينبغي أن تحـــل تدفقات رأس المال الخاص والمدخرات المحلية محل التمويل الرسمي، مما يحد من اعتماد البلدان الأفريقية على المعونـــة. ويلاحظ مجلس التجارة والتنمية بوجه خاص أن هناك حاجة إلى موارد اضافية كبيرة للتعامل مع وباء الإيدز المدمر في أفريقيا، ويرحب في هذا السياق بإنشاء صندوق الإيدز والصحة العالمي مؤخراً.

٥- وعبء الدين ليس متحملاً في عديد من البلدان الأفريقية، ولا بد من القيام بالمزيد للتوصل إلى حلول مستديمة. وفي هذا الصدد يحث مجلس التجارة والتنمية على التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان الأفريقية المؤهلة عن طريق توفير الموارد الجديدة الإضافية اللازمة، واعـــتماد البلدان المؤهلة للتدابير السياسية اللازمة للالتحاق بالمبادرة، مع التركيز على أهمية المرونة المستمرة في معايير التأهل للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وخاصة بالنسبة للبلدان الخارجة من نزاعات.

٦- وينبغي أن تدمج التدابير التي تتناول احتياجات الموارد في نهج إنمائي شامل يمكنه أن يزيد كثيراً قـــدرة البلدان الأفريقية على التصدير، ونصيبها من المعاملات التجارية الدولية. وفي هذا الصدد تلقى الترحيب المـــبادرات الأخيرة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق مثل مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" وقانون النمو والفرص الأفـــريقي. غـــير أن هناك نطاقاً واسعاً لزيادة نصيب أفريقيا من التجارة العالمية بزيادة تخفيض الحواجز، بما فيها التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية. وسيساعد التنفيذ الكامل والفعال لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في اتفاقات ومقررات منظمة التجارة العالمية البلدان الأفريقية على تنويع اقتصاداتها السلعية. وينبغي أن يستكمل تحســـين فرص الوصول إلى الأسواق ببرامج محددة لتنمية القدرات لمساعدة البلدان على تنويع الصادرات وتحسين قدرة شركاتها على المنافسة.

٧- وينبغي في هذا الصدد، ومن أجل التغلب على الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، أن يدرس المجتمع الدولي طرقاً لمعالجة مشكلة انخفاض أسعار السلع الأساسية وثمره على التنمية الأفريقية.

٨- ولم تحقـــق برامج التكييف الهيكلي النتيجة المتوقعة، وفي الوقت الذي يرحب فيه مجلس التجارة والتنمية بالتركيز الجديد في هذه البرامج على الحد من الفقر فإنه يشجع استمرار إيلاء الاهتمام للعوامل الخارجية ولنواقص الأسواق المحلية والمنشآت ورأس المال البشري والبنية الأساسية المادية والمؤسسات وتوزيع الدخل.

٩- وينبغي أن تستخدم التقرير المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء والتوقعات وقضايا السياسة العامة"، وموجز لمناقشات المجلس للتقرير كأحد المدخلات في الاستعراض الختامي وتقدير تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، فضلاً عن تحضيرات المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية. ويطلب مجلس التجارة والتنمية إحاطة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين علماً، كما طلبت، بالنتائج السابقة وبتقرير الأمانة.

- - - - -